الموضوع: مذكرة إلى مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتغيّر المناخ، يتناول حقوق الإنسان في دورة حياة الطاقة المتجددة والمعادن الأساسية.

جانب السيدة إليسا مورغيرا،

تحية وبعد،

تعاون[1] أعضاء الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات[2] في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3]، على إعداد هذه المذكرة واعتمادها.

انعكاسات حقوقية وآثار بيئية في دورة حياة الطاقة المتجددة والمعادن الأساسية[4]

يؤدي التهافت العالمي على الموارد اللازمة للتحول عن الوقود الأحفوري إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وتداعيات بيئية خطيرة، لا سيما عن طريق مشاريع التعدين وإنتاج الطاقة التي تُفرض على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم،لا سيما في الجنوب العالمي.

في أميركا اللاتينية، تحتوي منطقة "مثلث الليثيوم"، الممتدة عبر الأرجنتين وبوليفيا وتشيلي، على 58% من احتياطيات الليثيوم العالمية، ما يجعلها الأغنى بهذه الموارد. ومن أصل 86 مليون طن من الليثيوم المتوفر عالميًّا، تمتلك بوليفيا الحصة الأكبر بـ 21 مليون طن، تليها الأرجنتين بـ 19.3 مليون طن[5]. أدى استخراج الليثيوم في **صحراء أتاكاما** إلى أزمة مياه تهدد سبل عيش مجتمعات **أتاكامينو** الأصلية وممارساتها التقليدية في كل من **تشيلي**[6] و**الأرجنتين**، ما فجّر صراعات واحتجاجات جماهيرية على مدى سنوات. وفي مواجهة المشاريع المُسوَّقة على أنها "حلول للطاقة الخضراء"، نجحت الحركات البيئية والشعوب الأصلية في استصدار حكم من المحكمة العليا في مقاطعة كاتاماركا الأرجنتينية بوقف مشاريع تعدين الليثيوم حول سالار ديل هومبري مويرتو، وإلزامها بالامتثال لحق مجتمع أتاكامينوس ديل ألتيبلانو في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.[7]

---

[1] **المساهمون:** شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء/ شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء-زامبيا، مؤسسة المحاكمة العادلة طبقًا للأصول، الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك-سريلانكا، الحراك النسائي إزاء التنمية الاقتصادية-تنزانيا، مركز أبحاث الشركات متعددة الجنسيات-سومو، رابطة البلدان الأميركية للدفاع عن البيئة، المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحركة الشعبية الزيمبابوية لحقوق الأرض، التحالف الأفريقي لمساءلة الشركات، جمعية القانون البيئي في زيمبابوي، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، جاست أسوشييتس- جنوب شرق آسيا، مؤسسة مانوشيا، مؤسسة التنمية المستدامة، مجموعة ناراشا للتنمية المجتمعية في كينيا. وتولى تيسير إعداد هذه المذكرة منسقة الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات ومنسقة الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لمعلومات إضافية عن التقرير يرجى التواصل مع باتريسيا ميراندا واتيمانا (pwattimena@escr-net.org) ومنى سابيلا (msabella@escr-net.org).

[2] يضم الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفريق العامل المعني بمساءلة الشركات مجتمعين ما يزيد على 150 عضو من المنظمات.

[3] تضم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يزيد على 300 عضو من الحركات الاجتماعية والنسوية، وجماعات الشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان، المنتشرين في 80 دولة. واصلت الشبكة، لما يربو على عشرين عامًا، سعيها الدؤوب نحو تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية.

[4] غالبًا ما يُشاد بالتحول عن الوقود الأحفوري ويروّج له على أنه الحل لأزمة المناخ، إلا أن دورات حياة الطاقة المتجددة والمعادن الأساسية- من الاستخراج إلى المعالجة وصولًا إلى التخلص منها- تصاحبها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على النحو المبيّن في بعض الأمثلة الواردة في هذا القسم.

[5] موجز عن السلع المعدنية أعدته مصلحة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة الأميركية. راجع: https://pubs.usgs.gov/periodicals/mcs2021/mcs2021-lithium.pdf

[6] نيكول، 2022. "تعدين الليثيوم يترك مجتمعات الشعوب الأصلية في وضع حرج بلا موارد". https://www.nrdc.org/stories/lithium-mining-leaving-chiles-indigenous-communities-high-and-dry-literally

[7] رابطة البلدان الأميركية للدفاع عن البيئة. قرار قضائي يوقف مشاريع جديدة لتعدين الليثيوم في منطقة الملح الأرجنتينية، ويمثل سابقة إقليمية. آذار/مارس 2024. https://aida-americas.org/en/press/court-decision-stops-new-lithium-mining-projects-argentine-salt-flat-sets-regional-precedent

تعد **زيمبابوي** صاحبة أكبر احتياطي لليثيوم في أفريقيا، حيث تمتلك 10.8 مليون طن. لا تزال وكالة تنمية الاستثمار في زيمبابوي تمنح تراخيص تعدين الليثيوم[8]، الذي تهيمن عليه الشركات الصينية[9]، وذلك على الرغم من التقارير المتزايدة عن النزوح القسري، وانسكاب المياه السامة، والانتهاكات العمالية، والترهيب.[10] وكما هو الحال في تشيلي والأرجنتين، تلقي أنشطة التعدين في زيمبابوي بآثار سلبية وغير متناسبة على الأطفال والشباب والمدافعات عن حقوق الإنسان، ممن يعيشون في المجتمعات القريبة من مواقع الاستخراج. وتؤدي هذه العمليات إلى تقليص فرص الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأساسية التي يعتمدون عليها في سبل عيشهم. ففي **بوهيرا**، عمدت شركة ماكس مايندز للاستثمارات إلى تهجير 40 منزلًا قسرًا، بينما نقلت شركة بريمبير أفريكان مينيرالز أكثر من 33 عائلة في **إنسيزا** عام 2023 لإفساح المجال لمشاريع تعدين الليثيوم. وغالبًا ما يجري التعدين في مناطق تعاني شحًا في المياه والجفاف، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة المياه بسبب الاستهلاك الهائل اللازم لمعالجة الليثيوم. في **غواندا**، حفرت مجموعة تسينغشان القابضة آبارًا لضخ الليثيوم من سد محلي استنزف بالكامل.[11]

في **السنغال**، أدت أنشطة التعدين التي تنفذها شركات فرنسية وإسبانية إلى تهجير المجتمعات الزراعية قسرًا وتدمير سبل عيشها.[12] حصلت هذه الشركات على تصاريح لاستخراج الفوسفات،[13] والزركون والإلمينيت ومعادن أخرى في غرب البلاد، مما وانتهكت الحقوق الإنسانية للمجتمعات الزراعية في **كودياذين** و**لام** و**بامبال** و**ديوغو**، شملت المساس بحق السكان في الغذاء والأرض والبيئة الصحية.[14]

تعد **جمهورية الكونغو الديمقراطية** صاحبة أكبر احتياطي عالمي من الكولتان والكوبالت. تحتوي **مقاطعة كيفو** على 60% من احتياطيات الكولتان[15] التي تشكل 40% من الإمداد العالمي.[16] ومع تزايد الطلب العالمي على حلول "الطاقة الخضراء"، يواجه هذا المورد ضغطًا هائلًا. من المتوقع أن يصل إنتاج الكوبالت إلى 222 ألف طن بحلول عام 2025، أي بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف منذ عام 2010[17]، بينما يتوقع أن يصل الطلب العالمي عليه إلى عشرين ضعفًا بحلول عام 2040.[18] لقد أدى توسع أنشطة التعدين، خصوصًا في **مدينة كولويزي بمقاطعة لوالابا**، إلى تدمير بيئي واسع، إضافة إلى تهجير قسري للمجتمعات

---

[8] والاس روزفيدزو. "وكالة تنمية الاستثمار في زيمبابوي تُرخّص استثمارات بقيمة 1.2 مليار دولار أميركي في الربع الثالث". صحيفة هيرالد. 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://www.herald.co.zw/zida-licenses-us12bn-investments-in-q3/ :

[9] دائرة معلومات السلام الدولي. جمعية القانوني البيئي في زيمبابوي. الهيمنة الصينية على مناجم الليثيوم في زيمبابوي: المخاطر المحتملة والثغرات والفرص في قطاع المعادن الحيوي. أيلول/سبتمبر 2023. راجع: https://ipisresearch.be/weekly-briefing/chinese-dominance-in-zimbabwes-lithium-mines-potential-risks-vulnerabilities-and-opportunities-in-the-critical-minerals-sector/

[10] توشوا ماتانزيما. "تعدين الليثيوم في زيمبابوي: قصة خسارة لواحد من المجتمعات." داون تو إيرث، 19 أيلول/سبتمبر 2024. https://www.downtoearth.org.in/africa/lithium-mining-inzimbabwe-a-story-of-loss-for-one-community ؛ "السكان المحليون ينتقدون زيمبابوي لتغاضيها عن انتهاكات شركة التعدين الصينية"، زيمبابوي سيتويشن، 2 نيسان/أبريل 2024. https://www.zimbabwesituation.com/news/locals-slam-zimbabwe-for-turning-a-blind-eye-to-chinese-miners-violations/

[11] جمعية القانون البيئي في زيمبابوي. انعكاسات التهافت على تعدين الليثيوم في زيمبابوي: تحليل التطورات القانونية. شباط/فبراير 2023. راجع: https://zela.org/download/map-of-lithium-exploration-and-mining-projects-in-zimbabwe-2/

[12] شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء. يتعين على فرنسا وإسبانيا وضع ضوابط تنظيمية لشركاتهما العاملة في السنغال. أيلول/سبتمبر 2024. راجع: https://www.fian.org/en/press-release/article/france-and-spain-must-regulate-their-companies-in-senegal-3536

[13] يعد تعدين الفوسفات عنصرًا أساسيًا في إنتاج بطاريات ليثيوم فوسفات الحديد، ويؤدي دورًا في التحولات الزراعية الإيكولوجية حيث يُستخدم سمادًا زراعيًا.

[14] شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء. النزعة الاستخراجية والتجريد من الملكية: حالات كوديادين وبامبال وديوغو. تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://www.fian.org/files/is/htdocs/wp11102127_GNIAANVR7U/www/files/Senegal_FR_Layout_fin_Oct_2024.pdf

[15] الكولومبيت-تانتاليت، المعروف أيضًا باسم الكولتان، هو نوع آخر من المعادن الأساسية، وغالبًا ما تستخدم مادة التنتالوم التي يحتوى عليها في إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية، والأجهزة الإلكترونية مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية، ومعدات الفضاء الخارجي.

[16] إنكت أفريقيا. التعدين والاستخراج/عمال مناجم الكولتان الأطفال: الجانب المظلم لثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية. تشرين الأول/أكتوبر 2021. راجع: : https://enactafrica.org/enact-observer/coltan-child-miners-the-dark-side-of-the-drcs-wealth

[17] ستاتيستيتا. الدول الرائدة عالميا في إنتاج مناجم الكوبالت في عام 2024. شباط/فبراير 2025. راجع: https://www.statista.com/statistics/264928/cobalt-mine-production-by-country/

[18] وكالة الطاقة الدولية. دور المعادن الأساسية في تحولات الطاقة النظيفة. 2021. راجع: https://iea.blob.core.windows.net/assets/ffd2a83b-8c30-4e9d-980a-52b6d9a86fdc/TheRoleofCriticalMineralsinCleanEnergyTransitions.pdf

المحلية، مما فاقم الفقر المدقع وفقدان سبل العيش؛ كما زاد من استغلال الأطفال العاملين في هذه الصناعات.[19] يُقدّر أن نحو 361 ألف طفل يعملون في مواقع التعدين الحرفي في مقاطعتي **كاتانغا العليا ولوالابا**[20]، فيما وصل عدد الأطفال العاملين في مناجم النحاس والكوبالت إلى 40 ألفًا[21] في عام 2014. يعيش العديد من هؤلاء الأطفال في بيئات خطرة، حيث يتعرضون يوميًا للمواد المشعة التي تسبب لهم مشاكل صحية خطيرة مثل سرطان الرئة.[22]

تُعدّ منطقة أولانغا في جنوب **تنزانيا** من المواقع البارزة في استكشاف الغرافيت واستخراجه. وتتولى شركة بلاك روك الأسترالية تنفيذ مشروع ماهينجي للغرافيت، بدعم مالي من بنك التنمية لجنوب أفريقيا (DBSA) بواسطة قرض بقيمة 59.6 مليون دولار أميركي، إلى جانب جهات تمويلية أخرى. وقد خلّف هذا المشروع آثارًا سلبية واسعة النطاق؛[23] إذ لم تحصل العديد من العائلات القاطنة داخل مناطق التعدين أو في محيطها على تعويضات كافية، وتواجه خطر النزوح القسري. وفي مواجهة هذا الوضع، أجرت المجتمعات المتضررة عمليات توثيق مستقلة أثبتت وجود نمط متكرر من انتهاكات الحقوق، شمل الترهيب على يد قوات الشرطة واستخدام القوة، لا سيما ضد أولئك الذين تصدّوا لعمليات الترحيل القسري.

تُعدّ **سريلانكا** من الدول الغنية بالثروات المعدنية، إذ تزخر برواسب وفيرة من الغرافيت، والإلمنيت، والرمال المعدنية. وتُنتج ما يزيد على 90% من الإمداد العالمي للغرافيت عالي الجودة.[24] ومع تزايد الطلب العالمي على هذا المورد، أعربت منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية عن قلقها إزاء تصاعد الآثار السلبية على حقوق الإنسان والبيئة والنسيج الاجتماعي، الناجمة عن الطفرة المتسارعة في استخراج الغرافيت. كما تُشكّل مناطق مانار وكوكيلاي في المقاطعات الشمالية، إلى جانب ثيروكوفيل وبولموداي وثامبيلويل في المقاطعة الشرقية، بؤرًا لمشاريع تعدين الرمال المعدنية التي تشهد أضرارًا بيئية جسيمة. ومن أبرز هذه التهديدات: تسرب المياه المالحة إلى اليابسة، وانعدام مياه الشرب، وغرق جزيرة مانار بفعل عمليات التعدين، وهي مخاطر تهدد سُبل عيش المجتمعات الساحلية في تلك المناطق.[25]

في مقاطعة نويفا فيزكايا **الفلبينية** بجزيرة لوزون، بدأ منجم ديديبيو للذهب والنحاس، الذي تشغله شركة أوشيانا غولد الفلبينية، عملياته في أوائل عام 2000[26]، من دون الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة حقيقية من المجتمع المحلي. في حزيران/يونيو 2008، هدمت الشركة ما لا يقل عن 187 منزلًا لبدء أعمال الحفر في المنجم المفتوح. وقد عرضت هذه العمليات شبكة المياه المحلية، التي تعتبر حيوية لسبل عيش المجتمع الزراعية، للخطر. بالإضافة إلى ذلك، يشكل التعدين المفتوح والتعدين تحت الأرض تهديدًا لأنظمة المياه الجوفية الطبيعية التي تغذي الينابيع والجداول. في مواجهة هذه التهديدات، شكلت المجتمعات المحلية في **ديديبيو** في عام 2019 "حاجزًا شعبيًا" على الطرق المؤدية إلى المنجم بهدف عرقلة الأنشطة التعدينية. لكن في نيسان/أبريل 2020، سمح الرئيس رودريغو دوتيرتي لشاحنات الوقود بدخول المنجم، ما دفع الشرطة إلى

---

[19] منظمة العفو الدولية ومبادرة الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان. هل ندعم التغيير أم يستمر الحال على ما هو عليه؟ عمليات إخلاء قسري في مناجم الكوبالت والنحاس الصناعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أيلول/سبتمبر 2023. راجع: https://www.amnesty.org/en/documents/AFR62/7009/2023/en/

[20] صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). مسودة وثيقة البرنامج القطري: جمهورية الكونغو الديمقراطية. أيلول/سبتمبر 2024. راجع: https://www.unicef.org/executiveboard/media/22266/file/2024-PL12-Democratic-Republic-Congo-draft-CPD-EN-2024-06-10.pdf

[21] مشروع بورغن. عمالة الأطفال في مناجم الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أبريل 2023. راجع: https://borgenproject.org/child-labor-in-cobalt-mines/

[22] معهد الدراسات الأمنية. عمال مناجم الكولتان الأطفال: الجانب المظلم لثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية. تشرين الأول/أكتوبر 2021. راجع: https://issafrica.org/iss-today/child-miners-the-dark-side-of-the-drcs-coltan-wealth?

[23] فيديو وثائقي يتناول أثر استخراج الغرافيت في أولانغا في تنزانيا، من إعداد الحراك النسائي إزاء التنمية الاقتصادية والتحالف من أجل حقوق الإنسان والتنمية. آذار/مارس 2025. راجع: https://www.youtube.com/watch?v=N1uHmebDWo4

[24] راجع: https://www.ceylongraphite.com/

[25] المعهد متعدد التخصصات للنشر الرقمي. تقييم جيوكيميائي لتطور المياه الجوفية في ظل تأثير تسرب مياه البحر في منطقة مانار في سريلانكا. آذار/مارس 2024. راجع: https://www.mdpi.com/2073-4441/16/8/1137

[26] أطلس العدالة البيئية العالمي. منجم الذهب والنحاس في ديديبيو، نويفا فيزكايا، الفلبين. نيسان/أبريل 2022. راجع: https://ejatlas.org/conflict/didipio-gold-and-copper-mine-nueva-vizcaya-philippines

استخدام العنف لتفريق الحاجز واعتقال العديد من قادة المجتمع الذين قادوا الاحتجاجات ضد عمليات التعدين.[27] وعلى الرغم من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والبيئة، جددت الحكومة الفلبينية تصاريح شركة أوشيانا غولد حتى عام 2044.[28]

يواجه الفلاحون إلى جانب المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية في **لاوس** آثارًا سلبية خطيرة نتيجة استخراج المعادن النادرة. ففي مطلع عام 2024، عانى السكان الأصليون في **شمال مقاطعة هوا فان** من تلوث بيئي وصحي جراء المواد الكيميائية المحتوية على معادن ثقيلة مثل السيانيد والزرنيخ والرصاص، نتيجة لأنشطة مشروع استخراج المعادن النادرة. لم يكن القرويون الذين يعيشون بالقرب من مجرى النهر على علم بمشروع التعدين إلا بعد تلوث المياه، أي بعد عامين من بدء تشغيل المنجم في 2022.[29] كما اكتشف مجتمع آخر في شمال لاوس أن عمليات استخراج المعادن النادرة بدأت في مراعيهم دون الحصول على موافقتهم أو تزويدهم بأي معلومات بما فيها المتعلقة بالتعويضات.[30]

يُخصص حاليًا 7.5 مليون هكتار من **المحيط الهندي** للتعدين في قاع البحار برعاية الحكومة الهندية، حيث يُقدَّر هذا المورد بنحو 380 مليون طن متري من العقيدات متعددة الفلزات، التي تحتوي على النحاس والنيكل والكوبالت. ومع ذلك، يُحذِّر العلماء والمدافعون عن البيئة من الأضرار الجسيمة التي يُلحقها هذا النشاط بالنظم البيئية البحرية الحساسة، مطالبين بوقف مؤقت لحين جمع معلومات وافية حول آثاره على المديين القريب والبعيد.[31] وفي **المحيط الهادئ**، كان المجتمع المدني[32] وحكومات فيجي وفانواتو وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان[33] ونيوزيلندا[34] من بين الجهات التي دعت إلى فرض تعليق مؤقت على التعدين البحري، مشيرين إلى تداعياته على إمدادات الغذاء ، وقطاع الصيد، والنظم البيئية البحرية.[35]

تمتلك **إندونيسيا** أكبر احتياطيات النيكل في العالم، بنسبة 42%،[36] ما يجعلها المنتج الرئيس لهذا المعدن عالميًّا، مؤثرة بذلك على السوق الدولية للسيارات الكهربائية "الصديقة للبيئة". في عام 2023، بلغ إنتاجها نحو 1.8 مليون طن متري، مسجلًا زيادة تفوق ستة أضعاف منذ عام 2010.[37] في **هالماهيرا، شمال مالوكو**، التي تضم الجزء الأكبر من احتياطي النيكل في البلاد،[38] يواجه الصيادون وجامعو الطعام الأصليون من مجتمع هونغانا مانياوا انتهاكات جسيمة لحقوقهم، تشمل أراضيهم وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية، إضافة إلى حقهم في تقرير المصير والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وحقهم في بيئة صحية، نتيجة أنشطة التعدين. وكغيرهم من الشعوب الأصلية المنقطعة عن العالم، فإن أفراد **هونغانا مانياوا** معرضون بشدة

---

[27] أليانزا تيغيل مينا. بيان: إدانة التفريق العنيف لحاجز الشعب في نويفا فيزكايا. نيسان/أبريل 2020. راجع: https://www.alyansatigilmina.net/single-post/2020/04/06/atm-statement-condemnation-of-violent-dispersal-of-peoples-barricade-in-nueva-vizcaya

[28] أوشيانا غولد. تجديد اتفاقية المساعدة المالية أو الفنية لمناجم ديديبيو وتحديث العمليات. تموز/يوليو 2021. راجع: https://investors.oceanagold.com/2021-07-14-Oceanagold-Advises-Didipio-FTAA-Renewal-and-Provides-Operations-Update

[29] شبكة الصحافة الأرضية، تسرب من منجم يثير قلق قرى شمال لاوس بشأن مياه النهر. تموز/يوليو 2021. راجع: https://earthjournalism.net/stories/mine-leak-has-northern-laos-villages-wary-of-riverwater

[30] إذاعة آسيا الحرة، لاوس تسمح للشركات الصينية التنقيب عن المعادن الأرضية النادرة. كانون الثاني/يناير 2022. راجع: https://www.rfa.org/english/news/laos/minerals-01252022180600.html

[31] مونغاباي. جهود التعدين في قاع البحار تستعد لتلبية الطلب على الطاقة النظيفة وسط المخاوف. تشرين الأول/أكتوبر 2022، راجع: https://india.mongabay.com/2022/10/deep-sea-mining-efforts-gear-up-to-meet-clean-energy-demands-amid-concerns/

[32] حملة التعدين في قاع البحار. الغوص في الأعماق: التمويل والتنوع البيولوجي ومخاطر التعدين في قاع البحار. تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://dsm-campaign.org/deep-sea-mining-risks/

[33] بيان صحفي: تحالف برلمانيي المحيط الهادئ بشأن التعدين في قاع البحار يدعم الدعوة التي أطلقتها قادة ميلانيزيا لوقف التعدين في قاع البحار في المحيط الهادئ. آب/أغسطس 2022، راجع: https://www.pacificblueline.org/post/ppadsm-support-melanesian-leaders-call-for-moratorium-on-deep-sea-mining-in-the-pacific

[34] بيان صحفي صادر عن حكومة نيوزيلندا. تشرين الأول/أكتوبر 2022، راجع: https://www.beehive.govt.nz/release/nz-backs-conditional-moratorium-seabed-mining-international-waters

[35] منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية. الحلول الزائفة. الاستعمار المناخي ومأساة الموارد المشتركة.2023. راجع: https://apwld.org/false-solutions-climate-colonialism-and-tragedy-of-commons/

[36] معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي. شركات النيكل في إندونيسيا: الحاجة إلى الطاقة المتجددة في ظل تزايد الإنتاج. تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://ieefa.org/resources/indonesias-nickel-companies-need-renewable-energy-amid-increasing-production

[37] ستاتيستيتا. الدول الرائدة عالميا في إنتاج مناجم النيكل في عام 2024. شباط/فبراير 2025. راجع: https://www.statista.com/statistics/264642/nickel-mine-production-by-country/

[38] كلايمت هوم نيوز. تعدين النيكل لإنتاج السيارات الكهربائية يُدمر حياة الناس في إندونيسيا. كانون الأول/ديسمبر 2024. راجع: https://www.climatechangenews.com/2024/12/09/nickel-mining-for-electric-vehicles-is-destroying-lives-in-indonesia/

لخطر تفشي الأمراض المعدية، مثل الإنفلونزا والحصبة.[39] [40] تجدر الإشارة إلى أن مجتمع هونغانا مانياوا (المعروف أيضًا باسم قبيلة توبيلو دالام) يُوصم بتسمية توغوتيل، وهي لفظة تنطوي على دلالات سلبية تُصوّر أفراده على أنهم بدائيون، وقتلة، وغير مثقفين، في محاولة لشرعنة الانتهاكات التي ترتكبها السلطات المحلية بحقهم. ويُستخدم هذا الخطاب لتجريم[41] المجتمع وتبرير أشكال أخرى من المعاملة المجحفة، تمهيدًا لمصادرة غابة هالماهيرا.[42] حاليًّا، تعمل ما لا يقل عن 19 شركة تعدين على 40% من أراضي هونغانا مانياوا، بينها شركات ذات مسؤولية محدودة. وتدير ويدا باي نيكل، المملوكة لشركة التعدين الفرنسية إيرامية، أكبر عمليات التعدين، رغم إدانات متكررة بانتهاكها حقوق المجتمعات الأصلية الإقليمية في شمال مالوكو منذ عام 2013.[43] وقد أدى توسع عملياتها إلى عواقب صحية خطيرة على مجموعات الشعوب الأصلية الأخرى في جزر هالماهيرا. على سبيل المثال، بين عامي 2020 و2023، ارتفعت معدلات الالتهابات الحادة في الجهاز التنفسي بأكثر من 2300% [44] في ثماني قرى للسكان الأصليين في ساواي، نتيجة التلوث الناجم عن أنشطة التعدين، بما في ذلك الانبعاثات الصادرة عن محطات الطاقة العاملة بالفحم والمستخدمة في معالجة النيكل.[45]

إلى جانب التكاليف الاجتماعية والبيئية لدورة حياة المعادن الأساسية، أدى التهافت على الطاقة المتجددة إلى موجات جديدة من الاستخراج وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي. وتعكس هذه الدينامية استمرارية أنماط الاستغلال الاستعماري، مما يبرز الحاجة الملحّة لضمان أن يسهم التحول العالمي في مجال الطاقة في معالجة الأزمات الثلاث التي يعاني منها الكوكب معالجة هادفة، استنادًا إلى حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة. في **كينيا**، أجبرت مشاريع الطاقة الحرارية الأرضية رعاة الماساي على النزوح القسري، مما أدى إلى فصلهم عن أراضي أجدادهم وتعطيل أنظمتهم الاقتصادية والثقافية. على سبيل المثال، قدّمت المجتمعات المحلية شكاوى على مشروعيّ **أولكاريا الرابع لطاقة الرياح** و**توركانا**[46] تتعلق بالنزوح القسري، وانتهاك حقوق السكان الأصليين في الاستيطان والممارسات الثقافية، إلى جانب الآثار السلبية على سبل عيشهم، وإعادة توطينهم في أراضٍ غير صالحة للسكن.[47]

ترى دول الشمال العالمي أن **إندونيسيا** تمثل اليوم واحدة من أبرز وجهات الاستثمار في انتقال الطاقة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أبرمت مجموعة الشركاء الدوليين[48]، بقيادة الولايات المتحدة واليابان، أكبر حزمة تمويل انتقالي في العالم عبر **شراكة الانتقال العادل في مجال الطاقة**، مع التزام تمويلي أولي بقيمة 20 مليار دولار أميركي.[49] ويهدف هذا الاتفاق

---

[39] تحتاج المجتمعات التي كانت معزولة عن العالم حتى وقت قريب إلى ما يقرب من 150 عامًا لتطوير استجابة مستقرة للأمراض بعد احتكاكها بالغرباء. المصدر: Oficina General de Epidemiología - Ministerio de Salud del Perú 2003 Pueblos en situación de extrema vulnerabilidad: El caso de los Nanti de la Reserva Territorial Kugapakori Nahua, Río Camisea, Cusco. Lima. راجع: https://bvs.minsa.gob.pe/local/MINSA/1353_OGE161.pdf

[40] تُشير الأدلة إلى أن الأطفال يبدأون بالوفاة بسبب الأمراض في غضون ثلاثة أيام من احتكاكهم بالغرباء، كما حدث مع مجتمعات السكان الأصليين المعزولة في مناطق الغابات المطيرة. المصدر: مجلة نيويوركر. قبيلة معزولة تخرج من الغابة المطيرة. آب/أغسطس 2016. راجع: https://www.newyorker.com/magazine/2016/08/08/an-isolated-tribe-emerges-from-the-rain-forest

[41] في عام 2019، اتُّهمت قبيلة هونغانا مانياوا بجريمة قتل، وأدانت محكمة سواسيو المحلية ستة أفراد من جماعة هونغانا مانياوا الأصلية في توكور. وفي عام 2022، تكررت الأمر وجُرّمت قبيلة هونغانا مانياوا مجدّدًا. واتُّهم ألين بايكولي وصمويل جيبي من قرية توكور - توكور، بقرية دوداجا، بالقتل في قرية غوتواسي، فحكم عليهما قاضي محكمة سواسيو بالسجن 20 عامًا.

[42] رابطة حماة الشعوب الأصلية في الأرخبيل (PPMAN)، أغسطس/آب 2023. راجع: https://ppman.org/kuasa-hukum-masyarakat-adat-tobelo-dalam-keberatan-dengan-sikap-hakim-pn-soasio/

[43] منظمة البقاء الدولية. الدفع نحو الهاوية: كيف يُدمّر الطلب على السيارات الكهربائية حياة الشعوب الأصلية المنقطعة عن العالم وأراضيها في إندونيسيا. 2023. راجع: https://assets.survivalinternational.org/documents/2684/original-3c8dda9a3227299a6d33458706fe76e6.pdf

[44] ارتفع عدد الحالات من 424 إلى 10,579 حالة. ازداد تفشي التهاب المعدة والأمعاء، والتهاب الشعب الهوائية الحاد، وعسر الهضم، وآلام العضلات، والإسهال، والتهاب الجلد التماسي التحسسي، ونزلات البرد الشائعة منذ بدء عمليات التعدين. علاوةً على ذلك، هناك تزايدٌ في خطر الإصابة بالسرطان وتشوهات الأجنة المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية.

[45] Jaringan Advokasi Tambang. *Penaklukan dan Perampokan Halmahera: IWIP sebagai Etalase Kejahatan Strategis Nasional Negara-Korporasi*. July 2024. See: https://jatam.org/id/lengkap/Penaklukan-Halmahera

[46] مجموعة العمل الدولية لشؤون الشعوب الأصلية. أثر مشاريع الطاقة المتجددة على المجتمعات الأصلية في كينيا: حالتا مشروع طاقة الرياح في بحيرة توركانا ومحطات الطاقة الحرارية الأرضية في أولكاريا. كانون الأول/ديسمبر 2019. راجع: https://iwgia.org/images/publications/new-publications/IWGIA_report_28_The_impact_of_renewable_energy_projects_on_Indigenous_communities_in_Kenya_Dec_2019.pdf

[47] مجموعة ناراشا للتنمية المجتمعية، كينيا. الشعوب الأصلية والانتقال العادل: الانعكاسات الحقوقية وسبل تحقيق العدالة. 2025.

[48] تتألف مجموعة الشركاء الدوليين من حكومات اليابان والولايات المتحدة (وهما الدولتان الرئيستان في الشراكة) وكندا والدنمارك والاتحاد الأوروبي وجمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الفرنسية والنرويج وجمهورية إيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

[49] للمزيد من المعلومات حول برنامج شراكة الانتقال العادل في مجال الطاقة إندونيسيا: https://jetp-id.org/

إلى تسريع نشر الطاقة المتجددة، لضمان أن تشكل ما لا يقل عن 34% من إجمالي توليد الكهرباء، وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. كما وافق بنك التنمية الآسيوي على منح قروض بقيمة 500 مليون دولار أميركي لدعم تسريع عملية وضع سياسات انتقال الطاقة في البلاد.[50] ومع ذلك، أعرب المجتمع المدني والأكاديميون والنقابات العمالية عن مخاوفهم بشأن تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان، واشتداد النزاعات مع المجتمعات الريفية والأصلية نتيجة لذلك. كما أثاروا مخاوف أوسع بشأن تزايد خصخصة موارد الطاقة وتعاظم نفوذ القطاع الخاص في سياسات انتقال الطاقة وعمليات صناعة القرار.

في **مقاطعة شمال كاليمانتان**، تشمل بعض المشاريع المنفذة ضمن شراكة الانتقال في مجال الطاقة منطقة تاناه كونينغ-مانغكوبادي الصناعية،[51] ومحطة توليد الطاقة الكهرومائية على نهر مينتارانغ في منطقة مالیناو،[52] ومحطة توليد الطاقة الكهرومائية على نهر كايان. [53]واستنادًا إلى شهادات الشابات، يظهر تدهور بيئي نتيجة لبعض آثار مشاريع الطاقة المتجددة على حقوق الإنسان. فالنهر الذي كانت مياهه رقراقة أصبح الآن موحلًا، ولم تعد النساء في المجتمعات المحلية قادرات على استخدامه لغسل الملابس. كما لم توفر المشاريع الفرص الوظيفية الموعودة للسكان المحليين، بل أسفرت عن تدفق العديد من المستوطنين الجدد والعمال من الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن حالات تحرش جنسي من قبل عمال الشركات. أصبح زواج الأطفال أمرًا شائعًا، حيث يتم تزويج العديد من الفتيات في سن المدرسة الإعدادية (12-15 عامًا) إلى عمال الشركات. علاوة على ذلك، تسببت الحركة المستمرة للمركبات الثقيلة في تدمير الطرق بسرعة كبيرة.[54]

يتحمل الفلاحون إلى المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية في **لاوس** ضريبة طموح الدولة الساعية لأن تصبح "بطارية جنوب شرق آسيا" عن طريق 100 مشروع للطاقة الكهرومائية قيد التشغيل بحلول عام 2030. وما نقص المعلومات، وغياب عمليات التشاور العام، وعدم الحصول على موافقة الشعوب الأصلية الحرة والمسبقة والمستنيرة، والنزوح، والاستيلاء على الأراضي، وفقدان سبل العيش، وعدم دفع تعويضات كافية، ومضايقة النشطاء، بالإضافة إلى الآثار البيئية السلبية، إلا التكاليف الخفية للطاقة الكهرومائية في لاوس.[55] لقد تسبب انهيار سد **شيبيان شي نام نوي** في عام 2018 في وفاة 71 شخصًا، وتشريد الآلاف وتدمير 1700 هكتار من الأراضي الزراعية والمنازل والبنية التحتية، وذلك بعد نضال خاضه الضحايا لمدة ست سنوات قبل أن يتضح عجز التشريعات والكشف عن الفساد وحرمانهم من العدالة.[56] كما يمثل السباق المحموم نحو الطاقة "المستدامة" تهديدًا للتراث الثقافي والحقوق. يقع سد **لوانغ برابانغ** على بعد 25 كيلومترًا من المدينة التاريخية المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، ما يهدد قيمتها الثقافية، بالإضافة إلى تشريد أكثر من 500 عائلة وتعطيل التدفق الطبيعي لنهر ميكونغ. وعلى الرغم من طلب اليونسكو تغيير موقع السد ، وصل المشروع إلى نسبة إنجاز 30%.[57]

---

[50] بنك التنمية الآسيوي: يوافق على قروض سياساتية لدعم التحول في مجال الطاقة في إندونيسيا. أيلول/سبتمبر 2024. راجع: https://www.adb.org/news/adb-approves-policy-loan-support-indonesia-energy-transition

[51] منطقة تاناه كونينج-مانجكوبادي الصناعية هي واحدة من مشاريع المنطقة الصناعية الخضراء في إندونيسيا، والتي بدأت عام 2021. كانت مساحتها في البداية لا تتجاوز 10 آلاف هكتار ثم وسّعت إلى 30 ألف هكتار. تشمل الأنشطة الصناعية المُخطط لها في منطقة تاناه كونينج-مانجكوبادي الصناعية صناعات البتروكيماويات، والصلب، والتصنيع متعدد البلورات (الألواح الشمسية)، والألمنيوم (لمواد السيارات الكهربائية).

[52] يهدف المشروع إلى تزويد منطقة كاليمانتان الصناعية في إندونيسيا المُخطط بناؤها في بولونغان بالطاقة.

[53] يهدف إلى توليد ما يصل إلى 9 آلاف ميغاواط من الكهرباء، لدعم العاصمة الوطنية الجديدة التي تُبنى في جزيرة بورنيو.

[54] معهد نوغال للعدالة الاجتماعية والبيئية ومنظمة المناجم JATAM ، شمال كاليمانتان. "الكذبة الخضراء: صورة لخطر الدمار، والحكم الأوليغارشي، ورفاهية الشعب في موقع مشروع المنطقة الصناعية الخضراء في شمال كاليمانتان"؛ *Kebohongan Hijau: Potret Ancaman Daya Rusak, Oligarki dan Keselamatan Rakyat Pada Tapak Proyek Kawasan Industri Hijau di Kalimantan Utara*. September, 2023. See: https://www.greenpeace.org/static/planet4-indonesia-stateless/2024/07/4e4f61d0-fa-laporan-kipi-cetak.pdf

[55] مؤسسة مانوشيا، لاوس تبني السدود؛ ويُضحى بالمجتمعات المحلية في هذه العملية! نيسان/أبريل 2023. راجع: https://www.manushyafoundation.org/post/as-laos-is-building-dams-local-communities-are-sacrificed-in-the-process

[56] مؤسسة مانوشيا، انهيار سد شيبيان شي نام نوي: ست سنوات ولم تتحقق العدالة! تموز/يوليو 2024. راجع: https://www.manushyafoundation.org/post/six-years-ahead-still-no-justice

[57] مؤسسة مانوشيا، خلف الصمت: النساء، والشعوب الأصلية، وسلطة الشركات - كشف انتهاكات حقوق الإنسان في لاوس. تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://www.manushyafoundation.org/beneaththesilence

الأطر القانونية الدولية والعوائق التنظيمية لحماية حقوق الإنسان في دورة حياة الطاقة المتجددة والمعادن الأساسية

وفقًا للقانون الدولي، يقع على عاتق الدول واجب تنظيم الأنشطة التجارية، وحماية حقوق الإنسان، وضمان التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن الانتقال إلى الطاقة المتجددة.[58] ومع ذلك، تواجه العديد من الحكومات ثغرات كبيرة في أطرها التنظيمية، خصوصًا في ما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في قطاع الطاقة المتجددة.[59] يؤدي ضعف إنفاذ الضمانات البيئية والاجتماعية، وقلة الفرص المتاحة للمجتمعات المتضررة للوصول إلى العدالة، إلى استمرار انتهاكات الشركات.[60] وغالبًا ما يكون هناك ضعف في الاتساق بين سياسات المناخ والتزامات حقوق الإنسان، حيث تركز الاستراتيجيات الوطنية للطاقة المتجددة على أهداف إنتاج الطاقة على حساب حماية حقوق الإنسان والنظم البيئية، مما يزيد من تهميش المجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية.[61] بالإضافة إلى ذلك، تُبطئ السياسات غير المتسقة والعقبات البيروقراطية عملية التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، مما يجعل الانتقال غير منصف بالنسبة للعمال والمجتمعات الأخرى التي تواجه تحديات. ويجب أن تتماشى السياسات الوطنية للطاقة المتجددة مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[62]، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[63] ، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الفلاحين وسائر العاملين في المناطق الريفية.[64]

في **ميانمار**، ارتبطت مشاريع الطاقة الكهرومائية واسعة النطاق بالنزوح القسري وتدمير سبل العيش نتيجة ضعف الرقابة التنظيمية.[65] أسهمت مشاريع الطاقة الكهرومائية في ولايات تشين وكاشين وشان في تأجيج احتمالات نشوب النزاعات، مما ألقى بظلاله على سلامة المجتمعات المحلية واستقرار سبل عيشها. وتتمحور هذه المشاريع، في جوهرها، حول توليد الكهرباء لأغراض التصدير، كما هو الحال في سد مونغ تون (تاسانغ)، الذي يُعتزم تخصيص 90% من إنتاجه الكهربائي لتزويد تايلاند.[66]

وفي **إندونيسيا**، لم يَتحرك البرلمان لإعادة النظر في قانون المعادن والفحم رقم 4 لعام 2009 إلا مؤخرًا في عام 2025.[67] وقد أدى تطبيق هذا القانون إلى زيادة عمليات الاستيلاء على الأراضي، وتصاعد الصراعات بين المجتمعات، وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تفاقم الأضرار البيئية. لا يزال الترويج المستمر لحلول غير فعالة من بين العوائق الرئيسة الأخرى، حيث تعتمد خطة إندونيسيا للانتقال إلى الطاقة المتجددة بدرجة كبيرة على الغاز الطبيعي، وهو وقود أحفوري يظل

---

[58] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR-1996): https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

[59] مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011): https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/un-guiding-principles-business-and-human-rights

[60] مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI,2023): https://eiti.org/

[61] أهداف التنمية المستدامة (SDFs,2015): https://sdgs.un.org/goals

[62] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR-1996): https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

[63] إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP,2007): https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/declaration-on-the-rights-of-indigenous-peoples.html

[64] إعلان الأمم المتحدة بشأن الفلاحين وسائر العاملين في المناطق الريفية (UNDROP, 2018) https://digitallibrary.un.org/record/1650694?v=pdf

[65] جامعة سيدني. المراوحة: الإرث المظلم لتطوير الطاقة الكهرومائية في ميانمار. شباط/فبراير 2021. راجع: https://www.sydney.edu.au/sydney-southeast-asia-centre/news/2021/02/15/hydropower-development-in-myanmar.html

[66] مجموعة كارين لحقوق الإنسان. تنمية أم تدمير؟ انعاكسات تطوير الطاقة الكهرومائية على حقوق القرويين في جنوب شرق ميانمار، تموز/يوليو 2018. راجع: https://www.khrg.org/2018/07/development-or-destruction-human-rights-impacts-hydropower-development-villagers-southeast

[67] مونغباي. إندونيسيا تسرع في تعديل قانون التعدين، مما يثير قلقًا بشأن تأثيراته البيئية ومسائل الحوكمة. كانون الثاني/يناير 2025. راجع: https://news.mongabay.com/2025/01/indonesia-rushes-mining-law-amendments-raising-environmental-and-governance-alarms/

مصدرًا لانبعاثات كبيرة.[68] كما يُعدّ القانون العام لخلق فرص العمل[69] "سجادة حمراء" أخرى للمستثمرين. وقد صنّفت الحكومة الإندونيسية الصناعات الاستخراجية مشاريع استراتيجية وطنية، حيث لا يقتصر دور الأفراد العسكريين على الحفاظ على الأمن، بل يشمل أيضًا توليهم مراكز اتخاذ القرار في شركات التعدين.

في **لاوس**، تعد مستويات الفساد المرتفعة وانعدام الشفافية والرقابة الحكومية، إلى جانب سوء تطبيق اللوائح وفرض قيود صارمة على وسائل الإعلام وقمع الأصوات المعارضة، بيئة خصبة لانتهاكات الشركات والإفلات من العقاب، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على المجتمعات المحلية والبيئة.[70] على سبيل المثال، أظهرت دراسة استقصائية أجرتها وزارة الطاقة والمناجم عام 2023 لتقييم 143 شركة تعدين أن ما يقرب من نصفها تلحق الضرر بالمجتمعات المحلية في عملياتها. إضافة إلى ذلك، أشار تقرير داخلي إلى أن الوزارة تفتقر إلى 2500 موظف ماهر على الأقل.[71] وبالإضافة إلى الحاجة الملحة لتشريع قوانين قوية تتضمن عقوبات رادعة تشمل حقوق الإنسان الإلزامية والعناية الواجبة البيئية والوصول إلى المعلومات والشفافية والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وحرية التعبير، فإن هناك أيضًا حاجة لتخصيص موارد كافية للسلطات والوكالات المعنية. وتشمل هذه المتطلبات وجود عدد كافٍ من الموظفين المدربين والمهرة لمراقبة المشاريع بكفاءة وضمان الامتثال لحقوق الإنسان واللوائح الوطنية مثل قانون حماية البيئة لعام 2012، وقانون المعادن لعام 2017، والمرسوم لعام 2022 بشأن تقييم الآثار البيئية.

سنّت **الفلبين** قانون الطاقة المتجددة لعام 2008 (RA 9513)[72] وقانون التعدين لعام 1995 (RA 7942)،[73] اللذين تعرضا لانتقادات واسعة بسبب منح الأولوية لمصالح الشركات على حساب حقوق السكان الأصليين والبيئة. وقد تحولت هذه القوانين إلى أداة تُستخدم لأهداف معينة، كما سمحت بتجاوز الضمانات التي تحمي المجتمعات المحلية، مما أدى إلى النزوح، والتدهور البيئي، ونشوب الصراعات على الأراضي والأقاليم التقليدية. وغالبًا ما يُفضي ضعف تنفيذ تدابير حماية العمال، وكذلك القصور في تطبيق قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين (RA 8371)، إلى تهميش الفئات المضطهدة تاريخيًا واستبعادها من عمليات صنع القرار. ويُسفر هذا الإقصاء عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تشمل في كثير من الأحيان فقدان سبل العيش.[74]

في **زيمبابوي**، تعرض قانون المناجم والمعادن لعام 1961 لانتقادات كبيرة بسبب عجزه عن تلبية احتياجات المجتمع.[75] يفتقر القانون إلى أحكام تتيح التشاور المجتمعي أثناء عملية منح تراخيص التعدين. إضافة إلى ذلك، يقتصر قانون الإدارة البيئية لعام 2004 على تقييم الأثر البيئي، متجاهلًا الآثار الاجتماعية الناتجة عن الأنشطة التعدينية.

---

[68] هناك طفرة في استخدام الغاز الطبيعي، الذي تراه الحكومة الإندونيسية بديلاً أنظف لمولدات الديزل الحالية. وعلى الرغم من أن الغاز يُنتج نصف الكربون لكل وحدة طاقة مُنتجة كالفحم، إلا أنه لا يزال وقودًا أحفوريًا، وهو أكثر تلويثًا من طاقة الرياح والطاقة الشمسية. كما يرتبط الغاز بالميثان، وهو غاز دفيئة أقوى بكثير من ثاني أكسيد الكربون. راجع: إندونيسيا تُروج لـ"حلول زائفة" كثيفة الكربون في مجال انتقال الطاقة

[69] اقرأ نص القانون العام: https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC206548/

[70] مؤسسة مانوشيا، خلف الصمت: النساء، والشعوب الأصلية، وسلطة الشركات - كشف انتهاكات حقوق الإنسان في لاوس. تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://www.manushyafoundation.org/beneaththesilence

[71] إذاعة آسيا الحرة، الافتقار إلى الخبراء الحكوميين يؤدي إلى تدهور قطاع الطاقة والتعدين في لاوس، نيسان/أبريل 2024. راجع: https://www.rfa.org/english/news/laos/experts-04172024160227.html

[72] عدسة الأخبار، الانتقال العادل في مجال الطاقة لا يزال قائمًا في عهد ماركوس، نيسان/أبريل 2024. راجع: https://international.thenewslens.com/article/186934

[73] مركز القضايا البيئية، قانون التعدين الفلبيني لعام *1995: 30* عامًا من الدمار والنهب وانتهاكات حقوق الشعب، آذار/مارس 2025. راجع: https://www.cecphils.org/ra7942-30th-anniversary/

[74] مركز جامعة الفلبين للدراسات التكاملية والتنموية، توصيات لقانون حقوق الشعوب الأصلية *(IPRA)* لعام *1997*، 2022. راجع: https://cids.up.edu.ph/wp-content/uploads/2022/12/Recommendations-for-the-Indigenous-Peoples-Rights-Act-Policy-Brief-02.pdf

[75] جمعية القانون البيئي في زيمبابوي. تحليل مشروع تعديل قانون المناجم والمعادن لعام 2022. https://zela.org/download/zelas-analysis-of-the-mines-and-minerals-bill-hb-10-2022/

انخرط **الاتحاد الأوروبي** في السباق العالمي على المواد الخام[76] برؤية استعمارية جديدة، في إطار سعيه لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة والوصول إلى "الحياد المناخي". وبدلًا من معالجة مشكلة فرط الاستهلاك، كثّفت أوروبا طلبها على النحاس[77] والنيكل والليثيوم[78] وغيرها من المعادن الانتقالية. يُعد قانون المواد الخام الأساسية[79] إحدى الأدوات القانونية الرئيسة التي تتيح للاتحاد الأوروبي تصنيف مشاريع التعدين أو المعالجة أو إعادة التدوير على أنها استراتيجية، ما يمنحها إعفاءات تنظيمية تُهدد الضمانات البيئية.[80] وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يُلزم نظريًّا الشركات بتنفيذ مشاريعها بشكل مستدام، إلا أنه يسمح لها بإثبات الامتثال لمعايير الاستدامة عبر الحصول على شهادات من مخططات صناعية معيبة تعاني من أوجه قصور هيكلية، أبرزها تضارب المصالح وغياب الشفافية والمساءلة.[81] ولتخفيف الضغط الأوروبي على المناطق الأخرى والحدود البيئية للكوكب، ينبغي للاتحاد الأوروبي الحد من استهلاكه غير المستدام للموارد، بما في ذلك المعادن الأساسية، مع تبني هدف واضح وملزم لخفض بصمته المادية، التي تتجاوز حاليًّا ضعف مستوى الاستدامة.[82]

شهدت السنوات الثلاث الماضية توقيع الاتحاد الأوروبي شراكات استراتيجية في مجال المواد الخام[83] مع عدد من الاقتصادات الناشئة والنامية. تقدّم هذه الشراكات بوصفها "متبادلة المنفعة"، إلا أن نصوصها الغامضة تُغفل العلاقات الدولية غير المتكافئة، ولا تعالج دعم انتقال الشركاء إلى الطاقة المتجددة أو تعزيز وصولهم إلى الطاقة النظيفة معالجة سليمة.[84] كما أن هذه الشراكات الاستراتيجية ليست صكوكًا مُلزمة، وغالبًا ما تُقوّض لغتها الفضفاضة "المُربحة للجميع" الأحكام المُلزمة لاتفاقيات التجارة الحرة، التي تعاني أصلًا من ضعف فعاليتها في التصدي للآثار الاجتماعية والبيئية السلبية الناجمة عن استخراج المواد الخام.[85] [86] وفي ظل استمرار اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات المواد الخام، لا بد من ضمان التزام مصادره بأعلى المعايير الاجتماعية والبيئية، بما يشمل الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، وخصوصًا حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، إلى جانب تعزيز الحوكمة البيئية الصارمة. يتزايد الضغط[87] على الشركات الكبرى التي تعتمد على هذه المواد في سلاسل التوريد الخاصة بها لإجراء العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان والبيئة. ومع ذلك، يُشكّل الاقتراح الشامل

---

[76] مركز أبحاث الشركات متعددة الجنسيات. حملة الاتحاد الأوروبي لتأمين المعادن الأساسية: كيف تُعمّق سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية بشأن المواد الخام أزمتي البيئة وعدم المساواة. أيار/مايو 2024. راجع: https://www.somo.nl/the-eus-critical-minerals-crusade/

[77] شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء. يتعين على الصين احترام حقوق الإنسان في عملياتها التجارية الخارجية. شباط/فبراير 2023. راجع: https://www.fian.org/en/press-release/article/china-must-respect-human-rights-in-overseas-business-operations

[78] Mining.com. سافانا ترى إمكانية لتوسيع مشروع باروسو لليثيوم في البرتغال. تموز/يوليو 2024. راجع: https://www.mining.com/savannah-sees-potential-to-expand-barroso-lithium-project-in-portugal/

[79] لتنويع إمدادات المواد الخام، يحدد قانون المواد الخام الأساسية سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية، بما في ذلك إنشاء نادي للمواد الخام الأساسية، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، واستخدام اتفاقيات التجارة لضمان الوصول.

[80] ائتلاف المواد الخام في الاتحاد الأوروبي. نقطة تحول: احتياجات قانون المواد الخام الأساسية لتحقيق انتقال أخضر اجتماعي وعادل. أيلول/سبتمبر 2023. https://eurmc.org/publication/a-turning-point-the-critical-raw-material-acts-needs-for-a-social-and-just-green-transition/

[81] مركز أبحاث الشركات متعددة الجنسيات. إجراء جزئي لا بدل حقيقي: الاعتماد المفرط الخطير للمفوضية الأوروبية على خطط الصناعة، ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، والتدقيق من قِبل طرف ثالث في توجيه العناية الواجبة بالاستدامة المؤسسية. تشرين الثاني/نوفمبر 2022. راجع: https://www.somo.nl/a-piece-not-a-proxy/

[82] يوروستات. إحصاءات حساب تدفق المواد - بصمات المواد. تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Material_flow_accounts_statistics_-_material_footprints

[83] المفوضية الأوروبية. دبلوماسية المواد الخام. راجع: https://single-market-economy.ec.europa.eu/sectors/raw-materials/areas-specific-interest/raw-materials-diplomacy_en

[84] مركز أبحاث الشركات متعددة الجنسيات. شراكة بين أنداد؟ كيف نعزز شراكات الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية في مجال المواد الخام الحيوية؟ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. راجع: https://www.somo.nl/a-partnership-of-equals/

[85] فصول التجارة والتنمية المستدامة تجدد تأكيد الالتزامات باتفاقيات العمل والبيئة الدولية من غير التطرق إلى ضرورة الاحترام الفعال لحقوق المجتمعات المتضررة من التعدين، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. باستثناء اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا، تُعالج النزاعات بموجب هذه الأحكام عن طريق آليات الحوار من غير إمكانية فرض عقوبات، مما يعيق التنفيذ الفعال.

[86] مركز أبحاث الشركات متعددة الجنسيات. خمسون عامًا من آلية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة: مطالبات تتجاوز 100 مليار دولار أميركي عبر هولندا. كانون الثاني/يناير 2018. راجع: https://www.somo.nl/fifty-years-of-isds-more-than-us-100-billion-claimed-via-the-netherlands/

[87] البرلمان الأوروبي. العناية الواجبة: أعضاء البرلمان الأوروبي يعتمدون قواعد للشركات بشأن حقوق الإنسان والبيئة. نيسان/أبريل 2024. راجع: https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20240419IPR20585/due-diligence-meps-adopt-rules-for-firms-on-human-rights-and-environment#:~:text=The%252520European%252520Parliament%252520approved%252520with,on%252520human%252520rights%252520and%252520the

الأخير الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأوروبي تهديدًا خطيرًا، إذ قد يحدّ من نطاق متطلبات العناية الواجبة ويؤدي إلى تفاقم الانتهاكات التي ترتكبها الشركات.[88]

مساءلة الشركات في سبيل تحقيق انتقال عادل ومنصف في مجال الطاقة

لا بد من إخضاع الشركات للمساءلة على الوفاء بالتزاماتها المحلية والخارجية بموجب القانون الدولي للبيئة وحقوق الإنسان.[89] يتوجب على هذه الشركات الإفصاح عن سلاسل التوريد الخاصة بها، وتقديم معلومات دقيقة حول مصادر المعادن الأساسية التي تستخدمها.[90] للحد من هيمنة الشركات، يجب تقليص نفوذها في مفاوضات المناخ وسياسات انتقال الطاقة، مع تعزيز دور المجتمع المدني والحركات الشعبية لتحقيق التوازن في الأعمال التجارية والحد من الضغوط التي تمارسها الشركات.[91] بالإضافة إلى ذلك، دعت حركات العدالة المناخية الأوسع إلى استبعاد القطاع الخاص من مجلس إدارة صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار.[92] يجب أن تُعزَّز هذه المطالب بآليات وضمانات أكثر صرامة لضمان مساءلة الشركات، بما يشمل ترسيخ الشفافية في عمليات صياغة السياسات المناخية على جميع المستويات.

في سبيل تحقيق انتقال عادل ومنصف في مجال الطاقة، يجب على الدول المضي قدمًا نحو إنشاء إطار ملزم قانونًا ينهي هيمنة الشركات ويضع حدًا لإفلاتها من العقاب. وعلى مدى أكثر من عقد، دأبت منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية على مطالبة الدول باتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الاتجاه، عبر الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع صك ملزم قانونًا بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في ما يتعلق بحقوق الإنسان. يتطلب هذا المسار قيادة عالمية فاعلة، إلى جانب مشاركة حقيقية من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والدول الأطراف في المفاوضات الجارية لوضع آلية فعالة لحماية الحقوق، وإنصاف المجتمعات المتضررة، وإرساء أسس المساءلة، بما يضمن حماية الفئات الأكثر تضررًا من أزمة المناخ. وفي هذا السياق، حدّد أعضاؤنا ثمانية جوانب أساسية ينبغي أن تنعكس في المعاهدة.[93]

أدى التسريع في تنفيذ المشاريع التنموية، والتحول إلى الطاقة المتجددة، وتبني نهج "الحفاظ المحصّن"، إلى تفشي تجريم الأفراد وانتهاكات حقوق الإنسان. وتُعد عسكرة المجتمعات إحدى العوائق الرئيسة، سواء في إطار التنظيم الحكومي أو سلوكيات الشركات، حيث تقوّض حماية الحقوق، خصوصًا في مناطق تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة واستخراج المعادن الأساسية. ويزيد غياب الشفافية والعناية الواجبة في سلاسل التوريد من تعقيد المشهد، إذ غالبًا ما تحصل الشركات على المعادن الأساسية عبر شبكات معقدة من المقاولين من الباطن، ما يجعل تتبع مصادر المواد ورصد الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان أمرًا بالغ الصعوبة.[94] إلى جانب ذلك، تُظهر مبادرات المسؤولية الاجتماعية الطوعية للشركات قصورًا واضحًا في ضمان المساءلة، نظرًا لافتقارها إلى آليات تنفيذ ورقابة فعالة.[95]

---

[88] التحالف الأوروبي من أجل العدل في الشركات. يُعدّ الاقتراح الشامل الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأوروبي بمنزلة عملية تحرير شاملة تهدف إلى تعطيل مساءلة الشركات. شباط/فبراير 2025. راجع: https://corporatejustice.org/news/press-release-eu-commissions-omnibus-proposal-is-full-scale-deregulation-designed-to-dismantle-corporate-accountability/

[89] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الخطوط الحمراء للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع معاهدة ملزمة تنهي إفلات الشركات من العقاب. كانون الأول/ديسمبر 2024. راجع: https://www.escr-net.org/resources/red-lines-urgent-action-needed-for-a-binding-treaty-to-end-corporate-impunity/

[90] مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI,2023): https://eiti.org/

[91] راجع على سبيل المثال، المطالب التي رفعتها حملة طرد كبار الملوّثين: https://kickbigpollutersout.org/

[92] رسالة مفتوحة إلى مجلس إدارة صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار، الذي أقرته أكثر من 160 منظمة مجتمع مدني حول العالم. الناس لا يستفيدون من صندوق الخسائر والأضرار. آذار/مارس 2025. راجع: https://www.ciel.org/wp-content/uploads/2025/03/Open-letter-to-FRLD-Board_-People-not-profit-in-the-Loss-and-Damage-Fund_032025.pdf

[93] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الخطوط الحمراء للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع معاهدة ملزمة تنهي إفلات الشركات من العقاب. كانون الأول/ديسمبر 2024. راجع: https://www.escr-net.org/resources/red-lines-urgent-action-needed-for-a-binding-treaty-to-end-corporate-impunity/

[94] الأمم المتحدة، 2021. تقرير "الطاقة المتجددة وحقوق الإنسان".

[95] مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011): https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/un-guiding-principles-business-and-human-rights

استنادًا إلى الدروس المستفادة من مخاطر الحلول الزائفة، يجب أن يُرافق الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة وضع معايير صارمة للعدالة والمساءلة، وضمان تطبيقها وفهمها في جميع المناطق، لا سيما في دول الشمال العالمي. إن الطابع الاستخراجي للاقتصاد المهيمن، وتسليع الطبيعة، تقوده أجندات الربحية، وكبار الملوثين، والشركات العملاقة. لذا، يتعين على الدول اتخاذ تدابير حازمة لمعالجة الدمار البيئي وأزمة المناخ، عبر جملة تدابير تشمل فرض لوائح صارمة على الشركات والمؤسسات المالية، ومحاسبتها لضمان الوفاء بالتزاماتها في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، محليًّا وخارجيًّا.

دور التعاون الدولي في حماية حقوق الإنسان والتنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس

يجب أن تستند الجهود الدولية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس تنفيذًا كاملًا إلى مبادئ العدالة والمساءلة، لضمان محاسبة كبار الملوثين على مسؤولياتهم التاريخية. ويُعدّ الامتثال للالتزامات خارج الحدود الإقليمية عنصرًا جوهريًّا لتفادي الأضرار العابرة للحدود، والحدّ من تداعياتها، وجبر الضرر، إلى جانب محاسبة الدول والشركات الكبرى على السياسات والإجراءات التي تُفاقم أزمة المناخ. كما يتعين إدراج مبدأ المساواة بين الأجيال، والحق في تقرير المصير،[96] وحقوق الطبيعة في جميع السياسات المناخية، لضمان أن تعزز الإجراءات المناخية العدالة بدلًا من تكريس الأضرار. وفي هذا السياق، يجب أن تركز الجهود العالمية المتضافرة على الآتي:

ضمان توفير تمويل مناخي عادل ومعالجة الديون المناخية. يتعين على دول الشمال العالمي توفير تدفقات تمويلية مناخية كافية وغير مُولّدة للديون إلى دول الجنوب العالمي. يتطلب ذلك التخلي الفوري عن النزعة العسكرية وإعادة تخصيص الموارد لدعم الحلول المجتمعية القائمة على النظم الإيكولوجية، واقتصادات الرعاية.[97] يُعد الفصل الواضح بين مصادر تمويل المساعدات الإنمائية الخارجية وأنشطة المناخ أمرًا جوهريًّا لتحقيق تمويل مناخي عادل والقضاء على الازدواجية في الحسابات. يجب أن يكون تمويل المناخ داعمًا لحقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، مع تعزيز سيادة الشعوب الأصلية وضمان رفاهية المجتمعات. من الضروري أن يتضمن تمويل المناخ ضمانات قوية، مثل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ومعايير ملزمة قانونًا لحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكها من قبل الجهات الفاعلة من الشركات.

إصلاح المؤسسات المالية الدولية. ينبغي للمؤسسات المالية الدولية إعادة توجيه تمويل الوقود الأحفوري لدعم الإجراءات المناخية، لا سيما في البلدان الأكثر عرضة للكوارث المناخية المتزايدة. يجب على هذه المؤسسات، بما في ذلك مصارف التنمية، تبني معايير صارمة لحقوق الإنسان والبيئة في استثمارات الطاقة المتجددة، من أجل الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدفين 13 (العمل المناخي) و14 (الحياة تحت الماء).[98] علاوة على ذلك، يتعين على مصارف التنمية العامة، بصفتها امتدادًا لسياسات الدولة وإجراءاتها، ضمان عدم انتهاك سياساتها ومشاريعها لحقوق الإنسان، أو التسبب في أضرار عابرة للحدود، مما يزيد من تفاقم أزمة المناخ.[99]

---

[96] يظل الحق في تقرير المصير مكفولاً لشعوب الأقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي، وكذلك الشعوب الخاضعة للسيطرة العنصرية والاحتلال الأجنبي. راجع: **(أ)** أنشطة المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح الأجنبية في الأقاليم المستعمرة التي تعوق تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قرار الجمعية العامة 50/33. الأمم المتحدة. A/RES/50/33 (1995)؛ **(ب)** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 37/135 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1982: السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة يشمل ذلك حق الفلسطينيين وسائر الشعوب العربية التي تخضع أراضيها للاحتلال الإسرائيلي في السيادة والسيطرة الكاملة والفعالة على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد، وثرواتها، وأنشطتها الاقتصادية؛ **(ج)** يُعد الحق في تقرير المصير ومبدأ عدم التمييز، على النحو المبيّن في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأساس القانوني للحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. وينبغي أن يكون إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بمنزلة الإطار التفسيري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على غرار النهج الذي أرسته لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) المنشأة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ICEDAW) وغيرها من الاجتهادات القانونية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

[97] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مذكرة إحاطة أعدتها الشبكة حول مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين: أولويات أجندة مناخية حقوقية تعطي الأولوية للشعوب. تشرين الثاني/نوفمبر 2024. راجع: https://www.escr-net.org/resources/escr-net-cop29-briefing-note-priorities-for-a-people-centered-rights-based-climate-agenda/

[98] أهداف التنمية المستدامة (SDGs,2015): https://sdgs.un.org/goals

[99] فوروس الدولية. إعلان المجتمع المدني: قمة التمويل المشترك. شباط/فبراير 2025. راجع: https://www.forus-international.org/en/pdf-detail/123822-finance-in-common-summit-2025-civil-society-declaration

إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. يتطلب إعمال الحق في صحية من الدول التزامًا كاملاً بتطبيق هذا الحق باتباع مقاربة تحوّلية تراعي النوع الاجتماعي والمساواة الجوهرية، إضافة إلى مبادئ "تغريم الملوث" وعدم التراجع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها تدريجيًّا، مع ضمان المساواة والعدالة بين الأجيال.[100] ويتعين على الحكومات إلزام الشركات بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية قبل تنفيذ مشاريع الطاقة الانتقالية، بما يضمن احترام حقوقها في بيئة صحية، وفي الحفاظ على هويتها الثقافية، وحقها في تقرير المصير.[101] وعلى المنوال عينه، ينبغي للحكومات أن تلتزم باحترام حق الفلاحين وسكان المناطق الريفية في المشاركة الحرة والفعّالة في إعداد السياسات والبرامج والمشاريع التي قد تؤثر في حياتهم، أو تمسّ أراضيهم وسبل عيشهم، وفي تنفيذها.[102]

ضبط الاستهلاك المفرط وكبح النزعة الاستخراجية. يتطلب التحول العادل في مجال الطاقة ضبط الاستهلاك المفرط وتقييد أنماط الإنتاج التي يهيمن عليها الشمال العالمي، وذلك للحد من تفاقم الأزمات البيئية. من الضروري دعم الاعترافات القانونية بـ"حقوق الطبيعة"، كما هو الحال في بوليفيا[103] والإكوادور[104]، وتوسيعها لتشمل التشدد في اللوائح التنظيمية المتعلقة باستخراج الموارد، بدلاً من الاقتصار على "تخضير" الرأسمالية. ينبغي تحويل النماذج الاقتصادية من النمو الموجه نحو الناتج المحلي الإجمالي إلى اقتصادات رعاية تُعزز الرفاهية الجماعية. وفي سياق الانتقال، يجب على الدول تعزيز لوائح صارمة لتنظيم تجارة المعادن المتنازع عليها وتطبيقها، أو فرض حظر شامل عليها، ووقف التمويل الذي يؤجج عسكرة المجتمعات. علاوة على ذلك، يجب وضع لوائح تنظيمية تركز على إعادة استخدام المواد، وتشجع على الاستخدام الآمن بيئيًّا لتقنيات الطاقة عند انتهاء عمرها الافتراضي، وتعمل على تقليص أنماط استهلاك الطاقة وإنتاجها، لضمان استدامة شاملة وطويلة الأجل لأنظمة الطاقة المتجددة. هناك إمكانية لأن يقدم توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الإدارة المستدامة للموارد،[105] الذي دعت إليه العديد من المنظمات البيئية الأوروبية، هدفًا مُلزمًا قانونًا لخفض استهلاك الموارد.

تعزيز فرص الوصول إلى العدالة والانتصاف والتعويضات. يجب على الدول التمسك بحقوق الانتصاف والتعويض وفقًا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات المتفاوتة بين الدول. كما يتعيّن عليها استحداث آليات تُعزّز مشاركة الفئات المهمّشة، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات أو شعوبًا، مشاركة كافية وفعّالة، إلى جانب إنشاء آليات لرصد أوضاع حقوق الإنسان وضمان المساءلة عنها. يشمل ذلك إصلاح الأضرار وتعويض الخسائر، أمادية كانت أو غير مادية،[106] وخصوصًا للمجتمعات المحلية المتضررة من استخراج الموارد ومشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق. ومع تزايد أهمية المعادن الأساسية في الانتقال إلى الطاقة المتجددة، يتحتم على الدول اتخاذ تدابير لضمان التنفيذ الكامل للمادة 8 من اتفاقية باريس،[107] والتعامل مع الخسائر والأضرار الناتجة عن الصناعات الاستخراجية ومشاريع الطاقة "الخضراء". من الضروري وضع آليات ملموسة لحماية المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان من العنف والترهيب والتهديدات والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.[108] علاوة على

---

[100] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: السبيل إلى مواجهة أزمة المناخ. تشرين الأول/أكتوبر 2024. راجع: https://www.escr-net.org/resources/the-right-to-a-clean-healthy-and-sustainable-environment-a-pathway-to-address-the-climate-crisis/s

[101] إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP,2007): https://social.desa.un.org/issues/indigenous-peoples/united-nations-declaration-on-the-rights-of-indigenous-peoples

[102] إعلان الأمم المتحدة بشأن الفلاحين وسائر العاملين في المناطق الريفية (UNDROP, 2018) https://digitallibrary.un.org/record/1650694?v=pdf

[103] قانون حقوق أمنا الأرض. 2010. راجع النص الكامل بالإسبانية: https://www.scribd.com/document/44900268/Ley-de-Derechos-de-la-Madre-Tierra-Estado-Plurinacional-de-Bolivia

[104] دستور جمهورية الإكوادور. 2008. راجع النص الكامل بالإسبانية: https://pdba.georgetown.edu/Constitutions/Ecuador/english08.html?utm

[105] ورقة مشتركة تدعو لتوجيه صادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الإدارة المستدامة للموارد. كانون الثاني/يناير 2024. راجع: https://friendsoftheearth.eu/publication/joint-paper-for-an-eu-directive-on-sustainable-resource-management/

[106] راجع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف والتعويض: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-and-guidelines-right-remedy-and-reparation

[107] حقنا في تعويضات المناخ. منظمة طريق المناخ. 2023: https://larutadelclima.org/reparations/

[108] المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مساهمة جماعية بشأن الخسائر والأضرار مقدمة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التنمية. نيسان/أبريل 2024. راجع:

ذلك، يجب أن تقوم الدول بإنشاء آليات تظلم مستقلة وفعالة وسهلة الوصول، لضمان تقديم سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمعادن الأساسية ومشاريع الطاقة المتجددة.[109]

إعطاء الأولوية لمعارف مجتمعات الخطوط الأمامية في السياسات المناخية. ينبغي لحوكمة المناخ العادلة أن تعكس وجهات نظر المجتمعات الأكثر تضررًا من أزمة المناخ وتجاربها. لا بدّ من الاعتراف بمساهمة الفلاحين والشعوب الأصلية وسائر المجتمعات الريفية في الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية والنُظم البيئية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تقتضي الضرورة اتخاذ تدابير مناسبة لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية لهذه الفئات، ودعمها وتعزيزها، إلى جانب التحقّق من صحة المعارف والبيانات المجتمعية وإبرازها، عن طريق دعم المبادرات الرامية إلى جمع البيانات التي تُمكّن المجتمعات المحلية من توثيق الأضرار البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان، وجملة تدابير أخرى. لا بدّ أيضًا الاعتراف بالبيانات التي تقدمها المجتمعات المحلية ودمجها في عمليات صناعة القرار، مدعومة بهيئات رصد مجتمعية مستقلة، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات متاحة للجمهور تضم تقييمات الأثر البيئي وتقارير الرصد. تمثل هذه الجهود تحديًّا للممارسات الاستخراجية، إذ تسعى إلى تحقيق عدالة البيانات،[110] وضمان مشاركة الفئات الأكثر تضررًا في صياغة السياسات المناخية، بدلاً من أن تهيمن عليها سرديات الشركات أو الدول.

---

https://gi-escr.org/en/our-work/on-the-ground/we-provided-input-on-loss-and-damage-to-un-special-rapporteur-on-the-right-to-development

[109] مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011): https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/un-guiding-principles-business-and-human-rights

[110] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. موقف جماعي بشأن البيانات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نيسان/أبريل 2022. راجع: https://www.escr-net.org/resources/collective-position-on-data-for-economic-social-and-cultural-rights/